العرب
الإثنين 2021/09/06
السنة 44 العدد 12171

النظام السوري يواصل محاصرة درعا رغم التسوية

درعا (سوريا) - تواصل قوات النظام السوري محاصرة مدينة درعا البلد من محافظة درعا رغم اتفاق التسوية الذي رعته روسيا، فيما ناشد الأهالي الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والمبعوث الخاص لها غير بيدرسون العمل على إنقاذ أكثر من 50 ألف مدني مهددين بإبادة جماعية بسبب تواصل الحصار.

ورغم دخول اتفاق درعا حيز التنفيذ منذ الأربعاء فإن قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية الموالية لها تواصل حصار أحياء درعا البلد وتمنع عبور المساعدات والمدنيين من حاجز السرايا، في وقت يتم فيه تنفيذ بنود الاتفاق الأخرى بين روسيا ولجنة درعا المركزية.

ويواجه الآلاف من المدنيين في درعا تبعات الحصار المطبق منذ أكثر من شهرين، مما تسبب في فقدان المواد الأساسية من الطحين والغذاء والدواء، رغم أن أهم بنود الاتفاق الجديد تتضمن فك الحصار والسماح بعبور المساعدات وحركة المرور.

> **50**
> ألف مدني في درعا مهددون بإبادة جماعية بسبب تواصل حصار قوات النظام

وناشد أهالي أحياء درعا المحاصرة الأمين العام للأمم المتحدة والمبعوث الخاص إلى سوريا "العمل على إنقاذ أكثر من 50 ألف من المدنيين، المهددين بإبادة جماعية بعد الحصار القاسي الذي فرضه نظام الأسد على درعا منذ 75 يومًا".

وقال الأهالي، في بيان الجمعة إن "تعنت النظام السوري، وإصراره على إخضاع المواطنين بالقوة والعنف، وتهديده بالتهجير القسري لكل من يطالب بحقه، وفق مضمون الاتفاقية التي تم عقدها برعاية روسية عام 2018، جعل المفاوضات تصل إلى طريق مسدود".

ودفع التصعيد العسكري بين قوات النظام ومقاتلين معارضين في مدينة درعا أكثر من 38 ألف شخص إلى النزوح خلال شهر تقريبا، وفق ما أعلنت الأمم المتحدة.

وأحصى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في بيان نزوح 38.600 شخص إلى مدينة درعا ومحيطها، فرّ معظمهم من درعا البلد.

ويتوزع النازحون، وفق المصدر ذاته، بين نحو 15 ألف امرأة وأكثر من 3200 رجل ومن كبار السن، إضافة إلى أكثر من 20.400 طفل.

وتوصلت القوات الحكومية السورية ولجان درعا المركزية بوساطة روسية إلى اتفاق الثلاثاء الماضي يقضي بتسليم عدد من مسلحي درعا سلاحهم وتهجير المعارضين إلى الشمال السوري وإنشاء نقاط للجيش السوري في محيط أحياء درعا البلد مقابل وقف إطلاق النار إلا أن قوات النظام لم تلتزم بتعهدها.

وقصفت الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد شقيق الرئيس السوري بشار الأسد والمدعومة بميليشيات إيرانية، الأحد، حي الكاشف الواقع ضمن المربع الأمني في مدينة درعا بخمس قذائف هاون.

وشكك مصدر في الجبهة الجنوبية التابعة للجيش السوري الحر المعارض في التزام القوات الحكومية السورية ببنود اتفاق مدينة درعا. وقال إن "القوات الحكومية تختلق الحجج والذرائع لنقض أي اتفاق".

وشهد الجيب وبلدات أخرى في جنوب سوريا منذ استعادت قوات النظام محافظة درعا احتجاجات متفرقة ضد الأسد. ومثلت هذه الاحتجاجات أمرا نادر الحدوث في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة السورية.

ومع إحكام النظام السوري سيطرته على مدينة درعا البلد لن تبقى أمامه مناطق ساخنة سوى بلدة طفس في الريف الغربي ومدينة بصرى الشام ومحيطها.

وكانت لجان التفاوض في درعا قد رفضت مطالب جديدة للنظام تتضمن إصدار بيان اعتراف برئيس النظام السوري بشار الأسد رئيسًا شرعيًا لكل سوريا، وبعلم واحد وجيش الواحد في البلاد.

وكشفت مصادر أن ضباط النظام السوري طالبوا لجنة التفاوض في الأحياء المحاصرة بمدينة درعا، بإصدار بيان رسمي يتضمن الاعتراف بعلم النظام كعلم معترف به لكل سوريا وهو خط أحمر، والاعتراف بقوات النظام على أنها المسؤولة عن أمن سوريا، إضافة إلى الاعتراف بالأسد كرئيس شرعي منتخب للبلاد.

وأوضح المصدر أن لجنة التفاوض في الأحياء المحاصرة بمدينة درعا البلد، رفضت مطالب النظام، التي نقلها قياديون في اللواء الثامن التابع للفيلق الخامس المدعوم من روسيا.

ووفق المصدر فإن النظام يسعى من خلال هذه المطالب إلى إحداث "شرخ" بين لجنة التفاوض وأهالي الأحياء المحاصرة.

ماذا في اللقاء السري بين ملك الأردن ورئيس إسرائيل

عمّان تستكشف فرص تجاوز خلافاتها مع تل أبيب دون رهانات كبيرة

كثف الأردن خلال الأشهر الأخيرة اتصالاته مع الجانب الإسرائيلي لاستكشاف سبل تذويب الخلافات ما من شأنه إحياء العلاقات الدبلوماسية المجمدة في ظل قيادة إسرائيلية جديدة أبدت انفتاحا يقطع مع سياسات سابقتها.

توافق بين واشنطن وعمان على حل الدولتين

عمان - دفعت التغييرات الدولية والإقليمية المتسارعة الأردن إلى استكشاف فرص تجاوز خلافاته مع إسرائيل التي شهدت بدورها تغييرات سياسية داخلية، إلا أن رهان عمّان على تصويب علاقاتها مع تل أبيب يتطلب مجموعة من الضوابط يقول مراقبون إن القيادة الإسرائيلية لن تستجيب لأغلبها رغم الانفتاح الذي تبديه.

وكشفت الرئاسة الإسرائيلية أن الرئيس يتسحاق هرتسوغ قام الأحد الماضي بزيارة سرية إلى الأردن التقى خلالها العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في عمّان، فيما وصف الرئيس الإسرائيلي اللقاء بالرائع.

وأوضح بيان الرئاسة أن الاجتماع تناول "قضايا العمق الاستراتيجي سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، كما تطرق الجانبان إلى قضايا الاستيراد والزراعة والطاقة وحلول أزمة المناخ".

وقال الرئيس الإسرائيلي خلال مقابلة مع قناة "كان"، "أجرينا محادثة رائعة في عمّان. العاهل الأردني زعيم مهم بالنسبة إلينا، وسألتقي بالعديد من القادة في المنطقة عندما يكون ذلك ممكناً".

وأكد هرتسوغ أن "هناك رغبة في المنطقة بإضفاء لغة الحوار والتقدّم. وفي هذه الأيام نحيي الذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاقيات أبراهام الهامّة التي غيّرت وجه الحوار في المنطقة".

وأشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن هرتسوغ نسق رحلته إلى الأردن مع رئيس الوزراء نفتالي بينيت ووزير الخارجية يائير لابيد.

واللقاء ليس الأول من نوعه الذي يعقده العاهل الأردني بطريقة سرية مع القيادة الإسرائيلية الجديدة، إذ سبق وذكرت القناة التلفزيونية الإسرائيلية "13" مطلع يوليو أن الملك عبدالله الثاني التقى سراً أيضاً رئيس الوزراء نفتالي بينيت. ونقلت القناة حينها عن مصدر إسرائيلي قوله إن اللقاء "سادته أجواء إيجابية، وتم الاتفاق على فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية". ولم يصدر عن مكتب بينيت تعقيب عن الخبر كما لم يؤكد الأردن الزيارة.

وأنهى هذا اللقاء سنوات من الجمود الدبلوماسي بين البلدين في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو.

وشهدت العلاقات بين الأردن وإسرائيل جفاء واضحا في عهد نتنياهو (2009 – 2021) إلى درجة دفعت العاهل الأردني إلى وصفها خلال جلسة حوارية في الولايات المتحدة بأنها "في أسوأ حالاتها".

> **محللون يستبعدون تغييرا على مستوى السياسة الإسرائيلية تجاه القدس وهي أحد أسباب تأزم العلاقات مع الأردن**

ودفعت انتهاكات إسرائيل المستمرة بحق المسجد الأقصى وفي القدس بشكل عام نحو المزيد من التدهور في العلاقات بين البلدين، حيث تمثل تجاوزا صريحا من تل أبيب لدور عمّان ووصايتها على المقدسات الفلسطينية.

وتشرف دائرة أوقاف القدس التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية على المسجد الأقصى بموجب القانون الدولي، حيث يعد الأردن آخر سلطة محلية مشرفة على مقدسات المدينة قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وأدت الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية وما رافقها من حراك أردني رسمي واحتجاجات شعبية واسعة إلى المزيد من اتساع الشرخ في العلاقات بين عمان وتل أبيب، لاسيما وأن الأخيرة تجاهلت بانتهاكاتها الدور الأردني تجاه مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى.

وفي شهر مارس الماضي توترت العلاقات بين إسرائيل والأردن على خلفية إلغاء زيارة نتنياهو للإمارات بسبب صعوبات تنسيق الرحلة إلى أبوظبي عبر المجال الجوي الأردني.

وقبل ذلك بوقت قصير ألغى ولي العهد الأردني الأمير الحسين بن عبدالله الثاني زيارة إلى المسجد الأقصى في القدس بسبب خلافات مع تل أبيب حول الترتيبات الأمنية.

ومع تولي بينيت رئاسة الحكومة الإسرائيلية في الثالث عشر من يونيو الماضي أبدت القيادة الإسرائيلية الجديدة مرونة أكبر من سابقتها تجاه الخلافات مع الأردن، لكن محللين يستبعدون حدوث اختراق.

ويؤكد مراقبون أن الأردن لديه مصالح أساسية في تعامله مع إسرائيل، ولا بد من احترامها (من جانب تل أبيب)، وفي مقدمتها الأماكن المقدسة ووصاية المملكة عليها وحل الدولتين.

ويشير هؤلاء إلى أن أي إجراء إسرائيلي يهدف إلى تغيير الوضع الراهن في فلسطين يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على العلاقة مع الأردن، وذلك يشمل الاستفزازات المستمرة من قبل المستوطنين والحكومة الإسرائيلية داخل الأراضي المقدسة، كالتهجير وبناء المستوطنات ومنع المصلين من إقامة شعائرهم، وهذا ما يمسّ بالوصاية الهاشمية.

وتوقفت مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية منذ أبريل 2014 لعدة أسباب بينها رفض إسرائيل إطلاق سراح معتقلين قدامى ووقف الاستيطان.

ويشير متابعون إلى أن أي جمود في حل الدولتين الذي تدعمه الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس جو بايدن من جانب إسرائيل سيؤدي بالضرورة إلى المزيد من تأزيم العلاقة مع الأردن.

ويقول هؤلاء إن الاتصالات الأردنية – الإسرائيلية، التي نشطت الآونة الأخيرة، جزء من تكتيك دبلوماسي يخدم السياق السياسي الذي يعمل به الأردن مع الإدارة الأميركية الجديدة.

ورغم الضغوط الأميركية على إسرائيل لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين ورغبة عمّان في استعادة دورها الإقليمي والتاريخي في القضية الفلسطينية تستبعد أوساط سياسية أردنية حدوث تغير كبير على مستوى العلاقات الأردنية – الإسرائيلية خلال عهد بينيت لعدة اعتبارات أولها أن هناك أولويات أخرى لدى الحكومة الإسرائيلية الجديدة، فضلا عن كون جميع المؤشرات توحي بأنه لا تغيير على مستوى السياسة الإسرائيلية تجاه القدس وهي من الأسباب التي أدت إلى تأزم العلاقات بين الطرفين.

إعادة هيكلة الحرية والتغيير لا تكفي لإنقاذ الحكومة السودانية

الخرطوم - قامت الحكومة السودانية بتحركات عديدة لتخفيف حدة الأزمات الداخلية ولم تفلح في تحقيق تقدم يكفي لتهدئة المواطنين الذين عولوا كثيرا على رئيسها عبدالله حمدوك، وقد حاصرتها المشكلات من جوانب عديدة، وحتى مبادرته الوطنية التي طرحها مؤخرا لإعادة اللحمة لم تحظ بتوافقات كافية تضمن لها النجاح السياسي.

وبدأ تحالف الحرية والتغيير يشعر بالمسؤولية كظهير سياسي للحكومة، وهو ما دفع بعض قواه الرئيسية للتحرك قبل أيام حيال إعادة الهيكلة كخطوة أولى لمنع حدوث المزيد من التدهور ومساندة الحكومة في تخطي العقبات التي تعتري طريقها، بعد أن بدأت قطاعات كبيرة في الشارع تفقد الثقة في قدرتها على تخطي المرحلة الانتقالية.

ووجد التحالف أن الوقت في غير صالحه وعليه ترميم أطره لضمان توفير الغطاء الداعم للحكومة، لذلك أعلن عزمه التوقيع على إعلان سياسي الأربعاء المقبل، يتضمن تأكيدات على وحدة قواه، بعد مشاورات أجراها المجلس المركزي للحرية والتغيير مع حزب الأمة القومي والجبهة الثورية التي تتكون من حركات مسلحة وتنظيمات سياسية عديدة.

وأكد التحالف أنه "بصدد توقيع إعلان سياسي في 8 سبتمبر الجاري، وذلك تتويجا لجهود إعادة بناء التحالف وتعزيزا لوحدة قوى الثورة"، لافتا إلى أن الإعلان السياسي "يُعد انحيازا لإرادة الشعب واستكمالا للثورة ودولة المواطنة المدنية الديمقراطية".

واتفق المجلس المركزي للحرية والتغيير وحزب الأمة القومي والجبهة الثورية في العاشر من يوليو الماضي على توحيد الائتلاف من خلال تكوين مؤسسات جديدة، هي: الهيئة العامة والمجلس المركزي والمجلس القيادي.

وكشف التحالف في حينه أن وحدتهم الكاملة جاءت استجابة لمبادرة حمدوك لتوحيد مكونات الفترة الانتقالية والجمع بين عناصرها المدنية لتشكيل جبهة من أبرز أدوارها إنجاز مهام هذه المرحلة.

وتأتي أهمية الخطوة من قدرتها على رأب التصدعات المتباينة ومعالجة الكثير من أوجه الخلل والتصدي للتحديات التي تواجه الحكومة الحالية، وربما يمكنها أن تقطع الطريق على من يحاولون عرقلة مسيرتها عبر إدخال السودان في دروب مجهولة.

وأوضح القيادي في قوى الحرية والتغيير نورالدين بابكر أن الإعلان الجديد هدفه التوافق حول تعامل الحكومة مع ملفات الاقتصاد والعلاقات الخارجية والترتيبات الأمنية والسلام والإصلاح المؤسسي بالدولة والعدالة الانتقالية، كنتيجة للمبادرة الوطنية التي أعلن عنها رئيس الوزراء مؤخرا بهدف تكوين جبهة متماسكة تساند رؤى الحكومة.

مسار ثوري معقد

وذكر في تصريح لـ"العرب" أن التحالف دخل في اجتماعات مستمرة على مدار الأسبوعين الماضيين شارك فيها عدد من قيادات الإدارات الأهلية والمثقفين وجرى التوافق حول مواقف محددة للتعامل مع القضايا الرئيسية، ما يجعل الإعلان خطوة إيجابية ومحاولة لضبط المسارات بهدف توحيد القوى الثورية، الأمر الذي يساهم بالتبعية في السير على طريق إعادة هيكلة التحالف الحكومي.

وقلل متابعون من إمكانية أن يحدث الإعلان الجديد تغييرات كبيرة في الوضع القائم، بل لن يكون هناك مستقبل مزدهر للتحالف في ظل التناحر بين تنظيماته وقواه السياسية، ويكمن الحل في التعجيل بتشكيل المجلس التشريعي الذي تمت عرقلته من قبل الحكومة والائتلاف الحاكم ومجلس السيادة، وكأن ثمة توافقا على عدم ظهوره للنور، لحسابات خاصة ببعض القوى تخشى من تهميش دورها عقب تشكيله.

وقال المحلل السياسي السوداني قصي مجدي إن الإعلان الجديد عن إعادة الهيكلة هو محاولة لتوحيد الصف وإحياء التحالف مرة أخرى بعد أن فقد السودانيون الثقة في قواه التي تعرضت إلى انشقاقات عدة أدت إلى تفتيته وتشرذمه، وباتت تسيطر عليه أربعة أحزاب البعث والمؤتمر السوداني والتجمع الاتحادي وحزب الأمة.

قصي مجدي

إعادة الهيكلة هي محاولة لإحياء التحالف مرة أخرى

نورالدين بابكر

هناك مساع لضبط المسارات بهدف توحيد القوى الثورية

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن الأحزاب المهيمنة على الائتلاف في الوقت الحالي، بينها تحالف قديم منذ جلاء الاستعمار عن البلاد، بجانب بعض الفصائل ذات التوجهات الإسلامية مع وجود اختلافات بسيطة على مستوى الحكومة، ومع أن حمدوك يبدو بعيدا عن هذا التيار لكنه مضطر للتعامل معه وفقاً لمقتضيات المرحلة الانتقالية.

وتأسس التحالف في يناير 2019، بعد توقيع عدد من القوى السودانية على إعلان الحرية والتغيير الذي طرحه تجمع المهنيين وقاد احتجاجات وتظاهرات أدت في النهاية إلى سقوط نظام الرئيس السابق عمر البشير.

وجمّد حزب الأمة القومي نشاطه في تحالف الحرية والتغيير في أبريل 2020، كمحاولة للضغط عليه وحثه لإجراء إصلاحات واسعة في الائتلاف، ودخل التحالف في مناوشات بين عدد من قواه الرئيسية قللت من حظوظه في الشارع، حيث بلغت الخلافات حدا ينذر بالخطر على مستقبله، ما يفرض عليه إعادة ترتيب أوراقه.

وهاجم التحالف في الثاني والعشرين من مايو الماضي حزب الأمة، واتهمه بتعطيل إصلاح الائتلاف وتكوين المجلس التشريعي، وذلك عقب اجتماع عقد بدار الحزب وصدر عنه بيان مُوقع عليه من لجنة إصلاح الحرية والتغيير، معلنا سحب الثقة من المجلس المركزي للتحالف والمطالبة باستبدال المدنيين في مجلس السيادة بأعضاء آخرين.

ويعكس التذبذب الحاصل بين قوى الائتلاف عمق الأزمة التي تمر بها قواه الرئيسية، وتؤكد أن إعادة الهيكلة ربما يكون غرضها استهلاك الوقت في الإيحاء بأن هناك رغبة في تحسين الأوضاع، وهو ما يصعب تحقيقه على الأرض، لأن شريحة كبيرة من المواطنين رفعت يدها عن دعم القوى الثورية عندما شاهدت صراعاتها الحزبية والشخصية على حساب القضايا الوطنية.